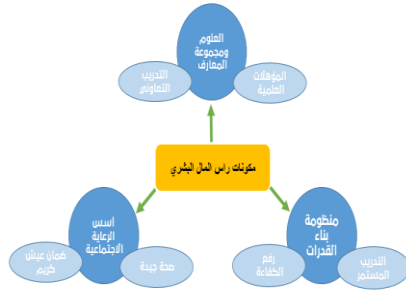


## الاستثمار في رأس المال البشري وفق إطار خطة التنمية المستدامة 2030 لتسريع التعافي الاقتصادي بعد سنوات من الصراع.

العالم يتطور بوتيرة سريعة في ظل تغيرات متنوعة أبرزها التغيرات التكنولوجية الهائلة، هذه التغيرات تستوجب مضاعفة الجهود للتفاعل مع نتائجها المغايرة، ويعتبر العنصر البشري بقيمة رأس ماله غير الملموس محور هذه العملية؛ لأنه يقود المجال والمسار الأساسي للنمو الاقتصادي للأمم الذي يعتمد على نطاق المعرفة بشكل كبير كانعكاس على المجتمع بأكمله، وأن الاستثمار في رأس المال البشري مبني في تكوينه على التعليم والتدريب وبناء القدرات كأساس، بالإضافة إلى نوعية الرعاية الصحية والاجتماعية المتوفرة التي تعتبر مساندة ومؤثرة بذات المسار كما هو موضح في الشكل التالي:



تؤثر هذه التكوينات مجتمعة بشيء من التفصيل لسلسلة من المحددات التي تتمحور في قوة الفهم والإدراك وحسن الاطلاع كنتاج للتميز والإبداع بالاستناد إلى التفكير المتكامل المستخلص عن مجموعة متوالية من الممارسات الجيدة والخبرات التراكمية الموروثة أو المكتسبة عبر الزمن التي

تتجسد فيما بعد في صفة القدرات الذاتية بمستوى نضوج عقلي عالي وحياء كريمة متمثلة في صحة جيدة ورخاء اجتماعي يعظم من مكانة رأس المال البشري، باعتبار أن رأس المال البشري يعد الثروة الحقيقية للبلدان وخاصةً بعد التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم نتيجة لعدة تأثيرات كالتقدم التكنولوجي القائم على أساس المؤهلات والمهارات الفنية المعاصرة، وبحسب الدراسات البحثية المتنوعة في ذات المجال فإن هناك علاقة طردية بين تعظيم دالة الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في حال عدم وجود فساد مستشري مصاحب لهذه العملية.

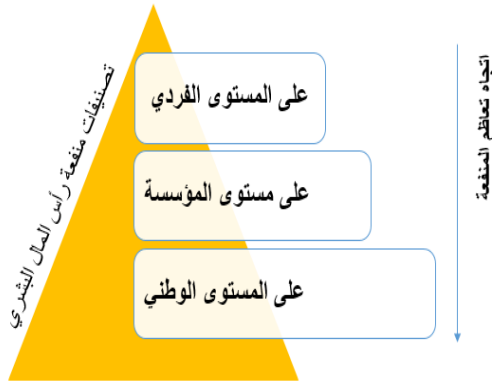
كما أن فشل معظم البلدان الغنية بمصادرها الطبيعية شكلاً والمفتقرة لمقومات الدولة في تبني مبادرات ترقية رأس المال البشري والاستثمار الأمثل في مضامينه لينعم المواطن بحياة كريمة لن يفضي إلى مستقبل باهت ومخيف فحسب، بل سيولد هوةً من التفاوتات بين أفراد المجتمع الواحد، وبذلك يكون الوطن عرضةً لسابحة للاضطرابات وعدم الاستقرار الذي ينتج فشلاً مكتمل الأركان.

ويعتبر مفهوم رأس المال البشري من المفاهيم المعاصرة نسبياً حيث تطور هذا المفهوم من الناحية الأكاديمية في بداية الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، من قبل

جاكوب مينسر (Jacob)، وجاري بيكر (Becker) أستاذي الاقتصاد بكلية الاقتصاد جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية حيث عرفاه على أنه: "مخزون المعرفة والعادات والسمات الاجتماعية والشخصية، بما في ذلك الإبداع المتمثل في القدرة على أداء العمل لإنتاج قيمة اقتصادية".

كما تناول هذا الموضوع العديد من العلماء والباحثين والمختصين من أبرزهم العالم شولتز (Shultz) الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1979 ميلادي، وهو الرائد في فكر ونظرية رأس المال البشري، إلا أن فكرته الأساسية عن رأس المال البشري قادت إلى فكرة الاستثمار في رأس المال، بمعنى الاستثمار في تعليمهم وصحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية، وأكد هذا العالم على أن الاستثمار في رؤوس الأموال البشرية حقق معدلات نمو في المجتمعات.

ولرأس المال البشري أهمية ومنافع تصنف على ثلاثة مستويات كما هو موضح بالشكل التالي:



يتبين لنا من هذا الشكل أن التصنيفات الثلاثة لرأس المال البشري تتعاضد منافعها من مستوى لآخر، حيث نجد أنها تعود بمنفعة على المستوى الفردي، ومن ثم تتزايد هذه المنافع على مستوى المؤسسة، وتكون هذه المنافع والعوائد أكبر بكثير قيمة وفائدة على المستوى الوطني.

وكاستدلال مرجعي على مستوى المؤسسات الأممية فإن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قد تبنت مفهوم رأس المال البشري على أنه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيساً في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية.



كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أولت اهتمامها بنظرية رأس المال البشري مستدلة به على أنه المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المتجسدة في الأفراد التي تسهل خلق الرفاه الشخصي والاجتماعي والاقتصادي.

مجموعة البنك الدولي هي الأخرى تولى اهتماما كبيرا لموضوع رأس المال البشري إيماناً منها بأن الوظائف والعمالة المهرة مفتاح تقدم الشعوب، وللبنك الدولي في هذا الصدد برنامج متكامل يسمى مشروع البنك الدولي لرأس المال البشري وهو جهد عالمي يستهدف تسريع وتيرة زيادة الاستثمارات في البشر كماً وكيفاً؛ من أجل تعزيز العدالة والنمو الاقتصادي، يضم في عضويته حتى بداية يناير 2021 أكثر من



(79) بلداً.

وللبنك الدولي ثلاثة أهداف رئيسة تصب في اتجاه هذا المشروع على مستوى الدول الأعضاء، وهي:

1. تعزيز مكانة ودور الاستثمار في رس المال البشري.
2. تقديم المساندة والمساعدة الفنية لبناء استراتيجيات تخص الاستثمار في رأس المال البشري لتسريع وتيرة الوصول للمخرجات.
3. مساعدة الدول في كيفية قياس مؤشرات رأس المال البشري لإعادة البوصلة في اتجاهها الصحيح.

تُبين هذه الأهداف سلسلة الخطوات المتوالية التي يقدمها البنك الدولي في سبيل تطبيق نظرية رأس المال البشري كمشروع عالمي موحد يضم مجموعة من الدول المستهدفة لعضوية هذا المشروع، حيث يقدم البنك الدولي كمرحلة أولى للمشروع مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تبرز أهمية تعزيز ومكانة الاستثمار في رأس المال البشري، تليه خطوة تقديم المساعدة الفنية لبناء منظومة متكاملة لرأس المال البشري عبر الخطط والبرامج المتنوعة، وتنتهي سلسلة الخطوات المتوالية بمرحلة قياس مؤشرات رأس المال البشري في الجيل القادم المتمثلة في معدلات وفيات الأطفال، الصحة، والتعليم.

وبظهور الخطة الأمامية للتنمية المستدامة 2030 المتفق عليها من قبل قادة العالم في



سبتمبر 2015 أصبح رأس المال البشري المحور الأساس في هذه الخطة مترجماً بشكل مباشر في بعض الأهداف أو بنوع من التفاصيل في المقاصد المنبثقة عنها، كما أن رأس المال البشري من زاوية أخرى معني بتوجيه القاطرة المنفذة لهذه الخطة.

ونستخلص من هذا السياق وثوق العلاقة فيما بين المشروع العالمي للبنك الدولي لرأس المال البشري والخطة الألفية لأهداف التنمية المستدامة 2030، وأن الوقت قد حان في وطننا للاستثمار في رأس المال البشري وفق الخطة الألفية للتنمية المستدامة لأجل نمو وتقدم الوطن بألية تسريع التعافي الاقتصادي بعد سنوات من الصراع.

مرت ليبيا بمراحل انتقالية أهمها مرحلة ثورة فبراير 2011 والتي تعلق بها آمال العديد من الليبيين لضمان حياة عيش كريمة أفضل مما كانت عليه ما قبل ثورة فبراير، إلا أن بعد مرور ثلاثة أعوام عن الثورة أي مع منتصف عام 2014 بدأت تتضاءل هذه الآمال وتتلشى في ظل الصراعات والحروب بين الأشقاء الليبيين على أرض الوطن بدعم دولي كنتاج للتصحر السياسي في ليبيا من ناحية والأيدولوجيات أو المصالح والمنافع الضيقة من ناحية أخرى.

ونحن اليوم كمواطنين نراقب عن كثب مدى استجابة الحكومة الليبية في الانخراط في محور الاستثمار في راس المال البشري، أو محور تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)، ولكن للأسف الشديد من الواضح أنه لا تغيير متوقع حدوثه في هذا المجال وذلك استناداً لقاعدة البيانات والمعلومات المنبثقة من محور البحث العلمي، وكذلك استشهداً بالتقارير والمنشورات الصادرة عن المنظمات الإقليمية أو الدولية بالخصوص، ولا نعلم الأسباب الحقيقية التي وراء عزوف الحكومة عن الانخراط في الكثير من المبادرات التي - لا شك - أنها تصب في منفعة الوطن، إلا إذا كانت هناك أسباباً غير معلنة وهذا مستبعد وفقاً لما هو ظاهر أمامنا، وبالتالي لا ندري إلى ما تعود تلك الإخفاقات. هل نتيجة: تبعثر الجهود الوطنية وعدم إمكانية الوصول إلى رؤية واستراتيجية موحدة للدولة الليبية، أو الافتقار إلى الخبرة في التواصل والتعاون مع الجهات الدولية المعنية، أو تضارب الاختصاصات بين القطاعات في محور التعاون المشترك والقناة الرسمية مع المنظمات الإقليمية أو الدولية، أو أن مستوى التعاون الفني للنطاق التنفيذي للدولة غير قادر مهنياً على التفاعل إقليمياً أو دولياً مع هذه المبادرات.

ففي فترة ما قبل فبراير 2011 ميلادي، كانت هناك خطوط إجبارية مجدولة للتعاون مع هذا الحقل بإشراف مباشر لأجهزة الدولة حسب اختصاصاتها ولا يمكن تجاوز محدداتها، وبالرغم من ذلك كانت نسبة نجاح مخرجاتها مرضية إلى حد ما، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك هاجس فزاعة المؤامرة متصدر المشهد دائماً عند الانخراط في مثل هذه المبادرات أو المشاركة في إعداد التقارير والمنشورات المتنوعة والتي كان جلها لقياس الأداء أو تقييم الأثر لبعض المواضيع والبرامج، واستمر تأثير مشهد تفاصيل المؤامرة مسيطر على الخيال غير الواقعي حتى وقتنا هذا.

إن بُعد دولة ليبيا عن الانخراط في المبادرات والأنشطة الدولية أو الإقليمية أسوة بدول العالم تجعلنا في نطاق معلوماتي موصوف بعبارة ليست متاحة (NA)، وهذا يُبعد

الباحثين والمختصين عن دائرة الاستدلال في البحوث والدراسات المتعلقة بليبيا وبالتالي اتساع هوة الجهل بالدولة على مستوى النطاق العالمي، وقد تسبب ذلك في العديد من المختنقات والعراقيل المتحكمة في اتجاه بوصلة تسيير الدولة باحتراف وإنتاجية عالية بالتوازي مع ممارسة تطبيقات أدوات القياس المرجعي والدراسات التشخيصية العامة.

فهناك العديد من الأصوات على مستوى الحكومة تُرَجِّعُ عدم المشاركة في المبادرات والأنشطة الإقليمية والدولية إلى محدودية الميزانية الأمر الذي يتعذر معها الصرف على هكذا برامج، ولكن للأسف الشديد هذا قول لا يستند عليه أو ينطق بها إلا ضعاف الخبرة أو مفتقريها أساسا على مستوى إدارة شؤون الدولة، لكون أن الانخراط في جل هذه المبادرات الإقليمية أو الدولية لا يتطلب ميزانيات ولا فتح أبواب صرف وإنما يتطلب رجالات دولة بمهنية عالية في إدارة شؤون الدولة بمعايير ومبادئ الحكم الرشيد.

## تحرير



د. أسامة عمّار كَشَادَة

أستاذ جامعي ليبي مختص في  
إدارة المشاريع الدولية المشتركة  
[Osama.kashadah@gmail.com](mailto:Osama.kashadah@gmail.com)